



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقائد - تلمسان -

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية و أدابها

ملخص مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في الدراسات البلاغية و النقدية بين أصالة التراث و المعاصرة

عنوان :

بلاغة التنكير و التعريف بين سيبويه و عبدالقاهر الجرجاني

تحت إشراف :

أ.د. محمد عباس

إعداد الطالب :

عبدالقادر لانصاري

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين، والصلة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:
فلا يخفى على كل باحث في اللغة العربية أن من أهم المسائل التي حظيت بالدراسة والبحث من الدارسين النحاة والبلغيين مسألة التعريف والتنكير، إذ حاول كل من الفريقين أن يكشف المزية أو الفضل الذي تتضمنه الكلمة معرفة كانت أو نكرة، وذلك ببراعة الأسلوب الأنسب لها داخل السياق، والبحث في الجماليات التي يكتسبها النص جراء استعمال التنكير والتعريف حسب ما يتطلبه المقام ويستدعيه النظم، وأن كان البلاغيون هم أكثر اهتماماً بالسياق وأشد التفاتاً إلى النظم. ويبدو أن للنحاة فضل السبق في التقعيد للمسائل أو القضايا التي تتعلق بالتعريف والتنكير، وعلى رأسهم سيبويه الذي قدم خدمة جليلة للنحو بما فيه التعريف والتنكير، إذ حاول هذا الرجل أن يقف عند جزئيات التعريف والتنكير مبيناً وجه الفرق بينها بدراسة التراكيب الإسنادية المختلفة؛ وملاحظة الأثر الذي تحدثه في المعاني أحياناً، وهو في دراسته هذه مكمل لصرح البناء الذي ابتدأه السابقون له من علماء اللغة، ثم توالت الدراسات والأبحاث إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني الذي اشتهر اسمه وذاع صيته بأنه مؤسس علمي المعاني والبيان في البلاغة العربية، والذي استفاد من سابقيه من فيهم سيبويه، وزاد في البناء، ولكن بأسلوب جديد نلمحه في مباحثه البلاغية التي من جملتها التعريف والتنكير، إذ حاول أن يقف عند الأسرار التي تكمن فيهما، كما حاول أن يبحث في الجماليات واللطائف التي يتضمنها النظم بسيبهما.

وإذا كان من المتعارف عليه عند الدارسين اللغويين أن معرفة علم المعاني والتمكن منه تساعد الإنسان على إقامة لسانه وصيانته من اللحن في الكلام، ومعرفة التراكيب الصحيحة للجمل، وتذوق النصوص الأدبية عموماً والنصوص القرآنية خصوصاً تذوقاً صحيحاً، فإن التعريف والتنكير لبنة من اللبنات التي لا يستهان بها في حجر الأساس الذي يقوم عليه علم المعاني، فلا يصح تجاهلها، لأن تجاهلها يحدث شرخاً في البناء ويشوه من قيمته وجماله، ومن ثم فهذه البنية عامل من العوامل المهمة في فهم المعنى فهما سليماً، وعلى هذا الأساس كان اهتمام هذين العلمين (سيبوبيه وعبد القاهر) من أعلام اللغة العربية بالتعريف والتنكير والوقف مع وجوهه وفروقه التي بها يتفاصل الكلام والتي تتضح من العلاقات المتعددة التي تخضع لها الكلمة تبعاً لما يقتضيه السياق.

ويلتقي النحاة مع البلاغيين في تناولهم مسألة التعريف والتنكير في: السعي الحيث المشترك إلى معرفة كتاب الله وفهم ألفاظه ومعانيه وتفسيرها، والغوص في الأسرار الجمالية التي يتضمنها النظم القرآني

المعجز، وما عمل سيبويه في "الكتاب" وعبد القاهر في "دلائل الإعجاز" - بخاصة - وأسرار البلاغة، والرسالة الشافية، إلا دليل على هذا المدف الجليل ومسعى حاد من أجل تحقيقه.

وإذا كان من الشائع أن سيبويه علم رائد في علم النحو، فهل يعني هذا أنه تناول مسألة التعريف والتنكير تناولاً نحوياً بحثاً، أم أنه أشار إلى قضايا بلاغية لهذه المسألة في كتابه؟ وإذا أشار إليها فما هي مواضع التقارب بينه وبين عبد القاهر في هذه المسألة؟ وما هي مواضع التباعد بينهما فيها؟.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية كان موضوع بحثنا موسوماً: بلاغة التعريف والتنكير بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني. ويهدف هذا البحث إلى تبيان علاقة التداخل التي تجمع علمي النحو والبلاغة في عهد التأسيس والتقييد لهما، ولا شك أن تبيان ذلك يدل على قوة الرابطة ومتانة الصلة التي تجمع هذين العلمين، كما يهدف إلى هدفين فرعيين :

أحددهما: ترتيب مادتي التعريف والتنكير والتنسيق بين أجزاء كل مادة، ولا يخفى دور الترتيب في أي مادة يراد البحث عنها، إذ يسهل البحث ويزدّلله في وقت قصير، ومن ثم يكون إبداء الرأي فيها أكثر سلامـة من المادة غير المرتبة التي يتعرض لها الباحث، ولم يكن على علم بما حفـي منها عند البحث، وكان رأيه فيها مطلقاً غير مقيد.

والآخر: هو محاولة الاستفادة من الشروح التي تناولت نصوص سيبويه وعبد القاهر في التعريف والتنكير بالتفصـير المباشر وغير المباشر، وجمع ما تناـثر منها حسب كل جزئـية من جزئـيات التعريف والتنكـير في أبواب النـحو والبلاغـة حتى تكتمـل الصـورة في الجزئـية المـبحـوث عنـها إنـ كانت نـاقـصة، أو غامـضة، وتقـوى وقـتنـ إنـ كانت تـامـة .

وكان المنهج المـتبـع في هذا البحث هو المـنهـج الوصفـي مـرفـقاً بـبعـض الوسائل الإجرـائية كـالمـوازنـة والمـلاحظـة والـتعليق أحيـاناً. أما فيما يـخصـ الخـطـةـ المـتبـعةـ، فـكـانـتـ مـتمـثـلةـ فيـ: مـقدـمةـ يـليـهاـ مـدخلـ، ثـمـ فـصـلـانـ مـتـبـوعـانـ بـفـصـلـ مـكـملـ لـهـماـ ثـمـ الخـاتـمةـ. فأـمـاـ المـدخـلـ، فـوـقـفـنـاـ فـيـهـ عـنـدـ مـصـطـلـحـيـ التـعـرـيفـ وـالـتـنـكـيرـ وـأـدـوـاتـهـماـ فـيـ اللـغـاتـ السـامـيـةـ، وـذـلـكـ بـتـنـاـولـنـاـ لـمـفـهـومـهـماـ فـيـ اللـغـةـ، وـأـقـسـامـ الـاسـمـ باـعـتـبارـهـماـ، وـبعـضـ المـصـطـلـحـاتـ المـسـتـعـمـلـةـ فـيـهـماـ، وـأـهـمـيـتـهـماـ فـيـ اللـغـاتـ، وـالـتـفـصـيلـ فـيـ أـدـوـاتـهـماـ فـيـ اللـغـاتـ السـامـيـةـ وـذـكـرـ خـصـائـصـ أـدـوـاتـهـماـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ. وأـمـاـ الفـصـلـ الـأـوـلـ، فـخـصـصـنـاـ لـجـهـودـ سـيـبـويـهـ فـيـ التـنـكـيرـ وـالـتـعـرـيفـ وـبـلـاغـتـهـماـ، وـبـاعـتـبارـ ذـلـكـ تـنـاـولـنـاـ فـيـهـ مـفـهـومـهـماـ، وـقـضـاـيـاهـماـ، وـأـغـرـاضـهـماـ الـبـلـاغـيـةـ، وـإـسـنـادـ الـوـصـفـ الـمـنـكـرـ وـالـمـعـرـفـ وـإـضـافـتـهـماـ، وـصـورـ التـعـرـيفـ وـالـتـنـكـيرـ فـيـ رـكـنـيـ الإـسـنـادـ وـأـغـرـاضـهـماـ، وـالـحـيـادـ الـوـضـعـيـ وـالـعـرـضـيـ بـيـنـ التـعـرـيفـ وـالـتـنـكـيرـ. وأـمـاـ الفـصـلـ الـثـانـيـ، فـخـصـصـنـاـ لـجـهـودـ عـبدـ القـاهـرـ فـيـ التـعـرـيفـ وـالـتـنـكـيرـ

وبلاعثهما، وفي ضوء ذلك تناولنا فيه مفهومهما، وقضاياها، وإسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتها، وصور التعريف والتنكير في ركيز الإسناد وأغراضهما، والحياد العرضي بين التعريف والتنكير، والأغراض البلاغية لهما، والفرق بين بعض معانيهما، وبلاعثهما في النظم المعجز. وأما الفصل المكمل لهما، فتناولنا فيه الموازنة بينهما، وبيننا فيه مواضع التقارب، ومواضع التباعد فيما بينهما من حيث التعريف والتنكير نحوه ببلاغة. وأما الخاتمة، فذكرنا فيها ما توصل إليه هذا البحث من نتائج.

وفي الختام لا أدعى أني وفيت الموضوع حقه، ولكن هذا هو جهدي، فإن كنت أصبحت في كثير مما بحثت فيه، فتلك هي الغاية المنشودة والمهدف المأمول، وإن كنت أخطأت فحسبي أني حاولت، والله يعلم أني سعيت سعيي لإخراج هذا البحث في صورة جيدة، إلا أن النقص كامن في العمل البشري مهما بلغ ومهما كان، ويقرر ذلك بعضهم بقوله:

والنقص في أصل الطبيعة كامن
فبنو الطبيعة نقصهم لا يجحد.

ولا يفوتي في هذا الختام أن أستدي جميل شكري وتقديرني واحترامي لأستادي المشرف الأستاذ الدكتور: محمد عباس الذي كان لي نعم السند طيلة إنجاز هذا البحث المتواضع، كما كان لي نعم المشرف الذي أتشرف بتقويمه لما اعوج من قلمي ولسانني. فجزاه الله عني خير الجزاء، وأمد في عمره، وبارك فيه وفي علمه، وجعله منارة للعلم تحدي الحيارى وترشد الضالين وتأخذ بأيديهم نحو الطريق الصحيح لطلب العلم، ثم أستدي شكري أيضا لأعضاء اللجنة المناقشة - دكتوراً كان أو أستاداً دكتوراً - لتجسمهم قراءة هذا البحث وتصويبه. والحمد لله أولاً وآخراً.

- وعلى الله قصد السبيل -

تلمسان يوم: 19 ذو القعدة 1431 هـ

الموافق لـ: 26 أكتوبر 2010 م

مفهوم التعريف والتنكير في اللغة: سنقصر في تناولنا لمفهومهما في اللغة عند أصحاب المعاجم على معجمين هما: مقاييس اللغة لابن فارس، وأساس البلاغة للزمخشري، والسبب في ذلك هو كون ابن فارس يرد المادة اللغوية المبحوث عنها إلى أصلها الذي تتفرع عنه، والزمخشري يشير إلى المعنى البلاغي لها إن وجد.

معجم مقاييس اللغة: يرى ابن فارس أن مادة عرف أصلين لا ثالث لهما عليهما تدور كل المعاني الفرعية لهما، وهما:

- التتابع المتصل.

- السكون والطمأنينة.

أما مادة نكر فلا يرى فيها إلا أصلاً واحداً وهو: عدم السكون والطمأنينة.

معجم أساس البلاغة: ذهب الزمخشري إلى أن مادة عرف تخرج عن معناها اللغوي إلى معنى بلاغي، وهو ما عبر عنه بـ المستعار، ومثل لذلك بنحو: أعرف الريح والسحب والضباب لأوائلها. أما مادة نكر فلم نقف على معنى بلاغي فيها كمثل الذي وقفنا عليه في مادة عرف، وإنما وقفنا فيها على أن مدلول بعض فروع هذه المادة أبلغ من بعض، وإلا لما كان يحكي أن نكر بالقلب وأنكر بالعين.

أقسام الكلمة باعتبار التعريف والتنكير:

الكلمة المعرفة نحو: زيد في "زيد قائم".

الكلمة المنكرة نحو: قائم في "زيد قائم".

الكلمة المحايدة بين التعريف والتعريف نحو: قائم في الدار في "زيد قائم في الدار".

أدوات التعريف والتنكير في اللغات السامية:

أدوات التعريف: عرفت أدوات التعريف في اللغات السامية تطوراً باین نشأتها، وهذا ما يدعونا أن نشير إليها باعتبار هذين الأمرين:

النشأة: يرى بعض الدارسين العرب المحدثين أن اللغات السامية لم تعرف في عهد نشأتها أدوات خاصة بالتعريف واستدل على ذلك ببعض الكلمات التي تؤكد ذلك مثل كلمة: yom في اللغة الحبشية التي قد تعني اليوم، ومثل كلمة: يوماً في اللغة العربية في مثل: سدوم يوماً هالك إذ تعني سدوم اليوم هالك، ومثل كلمة: atta في اللغة العبرية التي تعني الآن.

التطور: يبين بعض الدارسين للغات السامية أن بعض هذه اللغات إن لم نقل أغلبها خرجت على الأصل، وجعلت للتعريف أدوات خاصة به كالعربية التي تعرف فيها الكلمة بالألف واللام، أو بإبدال الألف بالهاء، أو بإبدالهما معاً بالهاء، أو بإبدال اللام باليم. وعلى غرار العربية عرفت العبرية أيضاً أدوات خاصة بالتعريف، وذهب الدارسون مذاهب مختلفة في ماهية أداة التعريف فيها، فمنهم من يرى أن أداة التعريف فيها هي الهاء واللام، ومنهم من يرى أنها الهاء والنون، ومنهم من يرى أنها الهاء مع فتحة طويلة وكذلك الآرامية عرفت أداة خاصة للتعريف.

أدوات التنكير: هي الأخرى نجد فيها ذلك التباين في الأداة بين النشأة والتطور، ويتجلى ذلك في مثل العربية، حيث كانت في عهد نشأتها يزداد فيها حرف الميم في آخرها كأدلة تنكيرها، ثم حولف هذا، وأصبحت الأداة المعبرة عن تنكير الكلمة هي التنوين.

جهود سيبويه في التنكير والتعريف وبلاوغنهم:

أولاً: مفهوم التنكير والتعريف وقضاياهم وأغراضهم البلاغية:

1 - مفهومهما وقضاياهم:

مفهوم التنكير وقضاياهم:

مفهومه: لم نقف على مفهوم للتنكير في الكتاب لا عرضاً ولا قصداً، ويدوّن أن سبب ذلك هو أن سيبويه أكتفى بتحديد مفهوم التعريف في المعرف، حيث جعل أن الشيء يقع في هذه المعرف على واحد بعينه، وتحقيقه للتعريف بهذا المفهوم، فإنه يجعل كل ما سواه نكرة.

قضاياهم:

أ - مميزاته:

- دخول رب: نحو قول عمرو بن قميئه:

يا رب من يغضض أذوادنا رحن على بغضائه واغتدان.

- الاسم المعمول لـ: كم بنويعها الخبرية والاستفهامية: نحو: كم درهما لك، وكم رجل أفضل منك.

- دخول لا النافية للجنس: نحو: لا رجل أفضل منك.

- التنوين: يعتبر سيبويه التنوين من دلائل التنكير في بعض المواطن منها ما يلي:

أسماء الأفعال وأسماء الأصوات: نحو: صه؛ ونحو: عاء وحاء.

اسم العلم المختوم بـ: ويه والألقاب المضافة غير المتمكنة: نحو: هذا عمرويه، ورأيت عمرويه آخر؛ ونحو: هذا سعيد كرز.

- تثنية العلم الخاص وجمعه: هذان زيدان منطلقان، وهؤلاء زيدون منطلقون.

بـ- موقعه من التعريف باعتبار الأصلية والفرعية: يرى سيبويه أن التنكير أصل للتعريف، لأنه سابق له في الوجود أو الوضع، وتبعه في ذلك كثير من النحاة كابن الأنباري، وابن يعيش، وابن هشام، والسيوططي وغيرهم.

مفهوم التعريف وقضاياها:

مفهومه: لم يضع سيبويه للتعريف حدا وتعريفا بفمهومه الاصطلاحي، وإنما هو مفهوم من ذكره للسبب في كون المتعارف معرفة، وذلك بقوله في كل ضرب منها ما ملخصه: إرادة الشيء بعينه دونسائر أمته.

قضاياها:

أـ- ضروبه: ضروب التعريف عنده خمسة هي: الضمير، والعلم الخاص، والمبهم، والمضاف إلى المعرفة، والمعرف بالألف واللام.

بـ- مراتبه: يأتي الضمير عنده في المرتبة الأولى، ثم يليه العلم الخاص، فالمبهم، فالمضاف إلى المعرفة، فالمعرف بالألف واللام.

2- أغراضهما البلاغية:

أغراض التنكير:

- إرادة الجنس نصا.

- إرادة الوحدة.

- التعظيم.

- إرادة العموم.

- إرادة التكثير.

أغراض التعريف: لم نقف عنده في أغراض التعريف إلا على غرضين، وفي المعرف بالألف واللام فقط، وهما:

- العهد.

- الجنس.

ثانياً: إسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما:

إسناد اسم الفاعل وإضافته:

إسناده: يشترط في إسناده إسناد الفعل وإعماله عمله إذا كان منكراً شروطاً منها:

- كونه بمعنى الفعل المضارع الدال على الحال، أو استمراره، أو الدال على الاستقبال؛ وكونه منوناً أو كالمون.

- اعتماده على نفي أو استفهام أو مجئيه خبراً أو صفة أو حالاً.

- عدم فصله عن معموله بالوصف.

أما إذا كان معرفاً بالألف واللام، فيسند إسناد الفعل ويُعمل عمله من دون الشروط التي سبق ذكرها في المنكر، لأنها بمعنى الفعل المسبوق باسم الموصول.

إضافته: تكون إضافته حقيقة (معنوية) أو غير حقيقة (لفظية) إذا كان منكراً، وتكون لفظية فقط إذا كان معرفاً.

إسناد الصفة المشبهة وإضافتها:

إسنادها: يشترط في إسنادها إذا كانت منكراً الشروط التي اشتهرت في اسم الفاعل المنكر، ويستثنى منها دلالة الحال والاستقبال، لكون الصفة المشبهة تدل على الاستمرار. أما إذا كانت معرفة بالألف واللام، فلا يشترط في إسنادها إسناد الفعل وإعمالها عمله شيء.

إضافتها: يرى سيبويه أن إضافتها لا تكون إلا لفظية سواء عرفت بالألف واللام أو جردت منها.

إسناد المصدر وإضافته:

إسناده: يسند المصدر إسناد الفعل ويُعمل عمله إذا كان فيه معنى الحدث أو كان في محل الفعل المسبوق ببعض الحروف المصدرية. أما إذا لم يكن فيه معنى الحدث أو لم يكن في محل الفعل المسبوق ببعض الحروف المصدرية لم يسند إسناد الفعل ولا يُعمل عمله.

إضافته: إضافته تكون لفظية إذا كان عاملاً عمل الفعل. أما إذا لم يكن كذلك، فإن إضافته تكون معنوية، هذا إن كان نكرة؛ فإن كان معرفة، فلا تصح فيه الإضافة.

إسناد اسم التفضيل وإضافته:

إسناده: هو من أضعف الوصف في إسناده إسناد الفعل وإعماله عمله، ومن ثم فلا يقع عمله إلا على النكرة بنصبها على التمييز حسبما بينه سيبويه في بعض الموضع في "الكتاب".

إضافته: تكون عنده فيما بدا لنا مخضة، أي حقيقة.

ثالثاً: صور التعريف والتوكير وأغراضهما في ركني الإسناد:

صور التعريف والتوكير وأغراضهما في المبتدأ والخبر:

الصورة الأولى (اجتماع معرفة ونكرة): نحو: عبد الله منطلق.

الغرض: يرى سيبويه أن الغرض في هذه الصورة هو أن أصل الكلام يقتضي ذلك.

الصورة الثانية (اجتماع نكرة ومعرفة): نحو: خير منك زيد، ونحو: كم جريباً أرضك.

الغرض: يكمن الغرض في هذه الصورة في أن النكرة خصصت فقربت بذلك من المعرفة.

الصورة الثالثة (اجتماع معرفتين): نحو: أنت أنت.

الغرض: يتلخص الغرض في هذه الصورة في أن الثانية من المعرفتين نكرة في المعنى.

الصورة الرابعة (اجتماع نكرين): نحو: راكب من بني فلان سائر.

الغرض: يكمن الغرض في هذه الصورة في أن النكرة المبدوء بها جاءت مخصوصة واحتوت على فائدة.

صور التعريف والتوكير وأغراضهما في معمولي كان وأخواتها:

الصورة الأولى (اجتماع معرفة ونكرة): نحو: كان زيد حليماً.

الغرض: يتحدد الغرض من وراء مجيء هذه الصورة في دفع اللبس وعدم استقامة الإخبار عن المنكر.

الصورة الثانية (اجتماع نكرة ومعرفة): نحو قول حسان بن ثابت:

كان سبيلاً من بيتِ رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ.

الغرض: هو الضرورة الشعرية أو الكلام الضعيف الذي يدرك منه أن هذه الصورة معكوسة.

الصورة الثالثة (اجتماع معرفتين): نحو: كان أخوك زيداً.

الغرض: هو جهل المخاطب بالثانية من المعرفتين.

الصورة الرابعة (اجتماع نكرين): نحو: ما كان أحد مثلك.

الغرض: هو تخصيص الاسم بفائدة، وهي عدم كيئونة أي أحد من الناس يشبه المخاطب.

رابعاً: الحياد الوضعي والعرضي بين التعريف والتوكير:

الحياد الوضعي: وهو أن يجيء اللفظ بوضعه وذاته محايداً بين التعريف والتنكير كما في اسم العلم للجنس نحو: *أسامة الأسد*.

الحياد العرضي: وهو أن يجيء اللفظ أو التركيب لا بلفظه أو بذاته محايداً بين التعريف والتنكير، وهذا ما يصطلح عليه بـ: "التعليق أو التقييد أو التخصيص".

أ- مفهوم التخصيص: يعني حسب ما أطعلنا عليه من قول النحاة: جعل الإسناد أوطرف منه مقيداً بقييد من القيود التي تزيل إبهامه وغموضه. ويرى هذا النحو أن التخصيص ثلاثة أقسام:

- قسم مخصوص للإسناد بكامله، ويضم هذا القسم: المفعول به (التعديبة)، المفعول فيه (الظرفية)، المفعول معه (المعية)، الحال (الملاسة)، الاستثناء (الإخراج)، المفعول المطلق (التحديد)، المفعول لأجله (السببية).

- قسم مخصوص لطرف من الإسناد، ويضم هذا القسم: النعت، عطف البيان، بالإضافة، البدل.

- قسم مخصوص للإسناد بكامله أو لطرف منه، ويضم هذا القسم: التمييز، الجار والمجرور.

ويصطلح نحوياً آخر على ما سماه النحوي السابق بـ: "التخصيص" مصطلح "قرائن التعليق المقالية المعنية"، وهذه القرائن تتضح مما يلي:

1- قرينة الإسناد: وهي العلاقة الرابطة بين المسند والمسند إليه.

2- قرينة التخصيص: تضم: التعديبة، الغائية، المعية، الظرفية، التحديد، التوكيد، الملاسة، التفسير، الإخراج، المخالففة.

3- قرينة النسبة: تضم: الجار والمجرور، المضاف والمضاف إليه.

4- قرينة التبعية: تضم: النعت، العطف، التوكيد، الإبدال.

5- قرينة المخالففة: لم نقف على قول له يعدد فيه فروعها.

والفارق بينهما في تحديد مفهوم المصطلح هو أنه عند الأول أضيق وأخص وعند الثاني أعم وأشمل. وذهب نحوياً آخر إلى اصطلاح آخر لما سمي بـ: "التخصيص أو قرائن التعليق المقالية المعنية"، وهو "معاني النحو أو المعاني الذهنية"، ويعني به ما عنده صاحب اصطلاح قرائن التعليق المقالية المعنية تقريراً.

مفهوم التخصيص عند سيبويه: لم يشير سيبويه إلى مفهوم التخصيص بمعنى الاصطلاхи - فيما بدا لنا - وإنما يدرك ذلك من كلامه من المخصصات التي تختص بالإسناد، وهذه المخصصات هي التي تحمل معاني النحو التي أشرنا إليها من قبل.

جهود عبد القاهر في التعريف والتنكير وبلاغتهما:

أولاً: مفهوم التنكير والتعريف وقضاياها:

مفهوم التنكير وقضاياها:

مفهومه: عرف عبد القاهر التنكير بقوله: "التنكير ما عم شيئاً فأكثر، وما أريد به واحد من جنس لا
يعينه".

قضاياها:

- مميزاته: من مميزات الاسم النكرة عند عبد القاهر إضافة العلم الخاص ودخول رب وكم بنوعيها الخبرية والاستفهامية ولا النافية للجنس والتنوين في أسماء الأفعال وتنمية العلم الخاص وجمعه.

موقعه من التعريف باعتبار الأصلية والفرعية: يرى أن التنكير أصل للتعريف، لكون المعلوم أسبق للمجهول.

مفهوم التعريف وقضاياها:

مفهومه: عرف عبد القاهر التعريف بقوله: "المعرفة ما أريد به واحد بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق".

قضاياها:

ضرورته: تتراوح ضرورة المعرفة عند عبد القاهر بين خمسة ضرورات هي: المضمر، والعلم الخاص، والمعرف بالألف واللام، والمبهم، والمضاف إلى المعرفة.

مراتبها: يجيء الضمير في أعلى مراتب التعريف عنده، ثم يليه العلم الخاص، ثم المضاف إلى المعرفة عدا ما أضيف إلى الألف واللام، ثم المبهم، ثم المعرف بالألف واللام وما أضيف إليه.

ثانياً: إسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتها:

إسناد اسم الفاعل وإضافتها: لا يسند إسناد الفعل عنده إذا كان منكراً إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال واعتمد على شيء قبله كالنفي والاستفهام أو كوقوعه خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذى حال. أما إذا كان معرفاً بالألف واللام فيعمل من دون هذه الشروط. وتتصح في الإضافة اللغوية والمعنىوية إذا كان منكراً. أما المعرف فلا تصح فيه لا الإضافة اللغوية ولا المعنوية إذا كان مفرداً وتتصح فيه اللغوية إذا كان مثنى أو مجموعاً.

إسناد الصفة المشبهة وإضافتها: تشبه الصفة المشبهة عنده في إسنادها اسم الفاعل إلى حد كبير، حيث تسند إذا كانت منكرة إسناد الفعل بالشروط التي سبقت في اسم الفاعل المنكرا، وتُسند إسناد الفعل إذا كانت معرفة بالألف واللام بلا شروط مثل اسم الفاعل المعرف بالألف واللام مع اختلاف أداة التعريف في كل منها. أما الإضافة، فلا تصح فيها إلا اللفظية سواء كانت معرفة باللف واللام أو غير معرفة بهما.

إسناد المصدر وإضافته: يُسند المصدر إسناد الفعل عنده إذا كان فيه معنى الحدث أو كان مؤولاً ببعض الحروف المصدرية، وهذا كله شريطة ألا يفصل بينه وبين معموله، ويستوي في هذخ الشروط المصدر المعرف بالألف واللام والخالي منهمما. وأما إضافته فلا تصح فيه لا اللفظية ولا المعنية، وتصح فيه اللفظية إذا كان خالياً منها.

إسناد اسم التفضيل وإضافته: يُسند اسم التفضيل عنده إسناد الفعل برفع الفاعل مع قلته. أما إضافته فإنها تكون لفظية ومعنية باعتبار المعنى المقدر في الإضافة.

ثالثاً: صور التعريف والتوكير وأغراضهما في ركني الإسناد:
صور التعريف والتوكير وأغراضهما في المبتدأ والخبر:
الصورة الأولى (اجتماع معرفة ونكرة): نحو: زيد منطلق.

الغرض: مراعاة أصل الكلام في الإخبار.

الصورة الثانية (اجتماع نكرة ومعرفة): نحو: مررت برجل خير منه أبوه بمفهوم المخالففة، أي من غير إعمال "خير منه" في الأب.

الغرض: تخصيص النكرة المبدوء بها بفائدة.

الصورة الثالثة (اجتماع معرفتين): نحو: زيد أخوه.
الغرض: هو كون الثانية نكرة في المعنى.

الصورة الرابعة (اجتماع نكرين): نحو: رجل من قبيلة كذا عالم.

الغرض: تخصيص النكرة المبدوء بها بفائدة.

وهذه الصور مع أغراضها تكرر عنده أيضاً في معمولي كان وأخواتها ونكر بعضها منها في معمولي إن.

رابعاً: الحياد العرضي بين التعريف والتنكير: سبق أن تناولنا هذا المصطلح عند سيبويه، وقلنا بأنه يعني أن يجيء اللفظ أو التركيب لا بلفظه أو لا بذاته محايداً بين التعريف والتنكير، كما قلنا بأنه يصطلاح عليه به: "التعليق أو التقييد أو التخصيص".

مفهوم التخصيص عند عبد القاهر: سبق تعريفه أيضاً عند سيبويه، وقلنا بأنه يعني عند بعض النحواء: جعل الإسناد أو طرف منه مقيداً بقييد من قيود الإسناد. وهذا المفهوم تناوله عبد القاهر في مثل قوله: "من حكم كل ما عدا جزئي الجملة الفعل والفاعل" و "المبتدأ والخبر" لأن يكون تخصيصاً للمعنى المثبت أو المنفي".

وقد وقف عبد القاهر عند معانٍ للتجسيص التي أشرنا إليها عند سيبويه، وهذه المعانٍ هي: التعدية (المفعول به)، الملابسة (الحال)، التوضيح أو التخصيص (الصفة)، التحديد (المفعول المطلق)، الظرفية (المفعول فيه)، السببية (المفعول لأجله)، التفسير (التمييز)، النسبة المباشرة (الإضافية)، النسبة غير المباشرة (الجار والمحرر)، التوضيح (عطف البيان)، التبيين (البدل)، الإخراج (المستثنى)، المعية (المفعول معه)، دفع الشك وإزالته (التوكيد).

خامساً: أغراض التعريف والتنكير البلاغية وبلاوغتها في النظم المعجز:

أغراضهما البلاغية:

أغراض التعريف:

أغراض تعريف المسند:

- قصر المعنى على المسند إليه للمبالغة والكمال: نحو: زيد هو الشجاع.

- قصر المعنى على المسند إليه على دعوى الانفراد: نحو: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً.

- إرادة الإقرار الظاهر غير المنكور: نحو قول حسان بن ثابت:

وإن سنام من آل هاشم بنو مخزوم ووالدك العبد.

إرادة التخييل والتوهم: نحو: هو البطل الحامي.

مجيء الذي وصلة لجملة لم يعرفها السامع بالتفصيل: نحو: هذا الذي كان عندي بالأمس.

أغراض تعريف المسند إليه:

- الاستغراف: نحو: الشجاع موقى.

- العهد: نحو: فعل الرجل كذا.

أغراض التنكير:

أغراض تنكير المسند إليه:

التجاهل: نحو قول إبراهيم بن العباس:

ولو إذ نبا دهر وأنكر صاحب	سلط أعداء وغاب نصير.
تكون عن الأهواز داري بنجوة	ولكن مقادير جرت وأمور.
وإني لأرجو بعد هذا محمدا	لأفضل ما يرجى آخر وزير.
والشاهد هو كلمة "دهر".	

التحكير: في قول إبراهيم بن العباس السابق في كلمتين هما: "صاحب" و "أعداء".

التعظيم: هو أيضا في قول إبراهيم بن العباس السابق، وفي كلمتين هما: "نصير" و "آخر".

النوعية: هي أيضا في قول إبراهيم بن العباس، وذلك في الكلمة "مقادير".

التقليل: نحو قول الشاعر:

لي منك ما للناس كلهم	نظر وتسليم على الطرق.
والشاهد فيه كلمة "نظر".	

غرض تنكير المسند:

التكثير: نحو قول البحترى:

واستقى لك الدموع صبابة	ولو أن دجلة لي عليك دموع.
والشاهد كلمة "دموع".	

بلغتهمما في النظم المعجز: إن ما يؤكد بلاغتهمما في النظم المعجز، هو الاهتمام بقيمتهمما داخل سياق القرآن ونظمها، وبين ذلك تعليق عبد القاهر على قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾، حيث قال: "لأنه يجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة عن الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقة معناها بمعنى ما يليها، فإذا قلنا في لفظة اشتعل في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ أنها في أعلى الفصاحة لم يجب لها تلك الفصاحة وحدها، ولكن موصولا بها الرأس معرفا بالألف واللام ومقرانا إليها الشيب منكرا".

موازنة:

مواقع التقارب أو الاتفاق:

مفهوم التعريف والتنكير وقضاياها وإسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتها: يظهر التقارب بينهما في مفهوم التعريف والتنكير أن كلاً منهما يرى أن التعريف يعني ما وقع على شيءٍ بعينه، وأن التنكير ما كان بخلافه وضده. ويظهر التقارب بينهما في قضاياها في كونهما يتشابهان إلى حد كبير في ميزات التنكير، كما يتشابهان في جعل التنكير أصل للتعريف، لكونه في نظرهما سابق له قي الوجود، ويتشابهان أيضاً في ضروب التعريف ومراتبه. ويظهر التقارب بينهما في إسناد الوصف المنكر والمعرف سواءً أكان اسم فاعل أم صفة مشبهة أم مصدر أم اسم تفضيل.

صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد: تناول كل منهما صور التعريف والتنكير في ركني الإسناد سواءً كان ذلك في المبتدأ أو الخبر، أو ما هو بمنزلتهما (أي معمولي كان وأخواتها ومعمولي إن في بعض صورهما). فأما المبتدأ والخبر فقد تقاربا في كل الصور التي وقفتا عليها فيهما، ثم نجد أن هذا التقارب امتد إلى أغراض هذه الصور، والشيء نفسه لعمولي كان وأخواتها فقد تقاربا في صورهما وفي أغراض هذه الصور إلا أن سببويته كان أكثر تحليلالله له صلة بأغراض معموليها.

الحياد العرضي بين التعريف والتنكير (أي ما يصطلح عليه بالتحصيص أو التقيد): يظهر التقارب بينهما فيه في ثلاثة أمور هي: المفهوم، والمعاني، والصور. فأما المفهوم فنجد أن كلاً منهما تناوله وإن كان عبد القاهر في تناوله أنوضح وأوضح. وأما المعاني فقد تقاربا فيها عموماً عدا بعض التفصيل. وأما الصور فقد تقاربا فيها في مواضع، منها: صور التعريف والتنكير في الصفة وما هو لصيق بها، وهو مراعاة المطابقة من حيث التعريف والتنكير بين بعض التوابع ومتبعاتها، ومنها أيضاً: صورة من صور التعريف والتنكير في الحال، ومنها كذلك: صور التعريف والتنكير في تمييز العدد.

بعض الأغراض البلاغية للتعريف والتنكير:

أغراض التعريف: تقاربا في غرض واحد، وهو التعريف بالألف واللام سواءً أكان ذلك مسندـاً (خبرـاً) أم مسندـاً إليهـ (فاعـلاً). فأما غرض التعريف بالمسندـ (الخبرـ) فقد تشابهـا فيهـ في غرضـ إرادةـ معنىـ الكـمالـ. وأما غرضـ التعريفـ بالـمسـندـ إـلـيـهـ (الـفاعـلـ) فقد تقارـباـ فيـ إـفادـتـهـ معـنىـ الـاستـغـراقـ حـقـيقـةـ.

أغراض التكثير: وقع التقارب بينهما في بعض أغراضه، سواء تعلق التكير بالمسند إليه فيكون التقارب بينهما في أغراضه في الأغراض الآتية: التعظيم، وإرادة معنى الجنس، وإرادة معنى الوحدة، وإرادة معنى العموم. وأما القيود فيظهر التقارب بينهما في أغراضها في غرض واحد، وهو التكثير.

مواضع التباعد:

- أغراض التعريف باسم الموصول وغرض التعريف باسم الإشارة وضمير القصة.
- صور التعريف والتوكير في البدل وأغراضهما.
- الاسم المنصوب على الاختصاص وصوره ومعانيه.
- الحياد الوضعي بين التعريف والتوكير.

بعد هذا الجهد المتواضع الذي قمنا به في دراستنا لموضوع بلاغة التعريف والتوكير بين سيبويه وعبدالقاهر الجرجاني وصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

أولاً: كان تناول سيبويه لبلاغة التعريف والتوكير أقل من تناول عبد القاهر لها، لكون سيبويه كان مهتماً كثيراً بالجانب التقديري لقضية التعريف والتوكير الذي يتجلّى في كثير من المواضيع النحوية كالمبدأ، والخبر، أو ما هو منزل منزلتهما (أي معمولي التواصخ)، واسم لا النافية للجنس، وفاعلي المدح والذم، والحال، والتمييز، والنعت، والبدل، والتوكيد، وعطف البيان، والمنادي، والاسم المنصوب على الاختصاص. أما عبد القاهر فقد كان منشغلًا غالباً بالجانب البلاغي لهذه القضية، كما كان منشغلًا بالجانب البلاغي لبقية القضايا البلاغية الأخرى كالفصل والوصل، والتقدير والتأخير، والهدف، والتكرار، والإظهار والإضمار، والفرق بين وجوه الخبر، أو الحال، أو الشرط والجزاء، وما تناوله من مواضيع نحوية فيما يخص التعريف والتوكير لا يزيد في غالبيته عن أن يكون شرحاً، أو تبسيطًا، أو تأكيداً لكلام من سبقه من النحوة فيها.

ثانياً: تابع عبد القاهر سيبويه في بعض الأغراض البلاغية للتعريف والتوكير مثل متابعته له في غرض التعريف بالألف واللام إذا كانت للعهد، أو كانت للجنس الدال على الاستغراق بنوعيه - أي الحقيقى والمحاري - ومثل متابعته له في بعض أغراض التوكير كالتكثير، أو التقليل ، أو إرادة الجنس، أو الواحد منه، أو إرادة العموم ، أو التعظيم؛ إلا أن سيبويه يغلب عليه الطابع المعياري في تناوله لهذه الأغراض، بينما عبد القاهر يغلب عليه الطابع التحليلي الذي له صلة بالذوق وله صلة أيضاً

بالإحساس بمواطن الجمال، وقليلاً ما نجد عبد القاهر ينبه إلى غرض ما من غير أن يقف عنده ويبيّن وجه الحسن فيه والبلاغة جملة، أو تفصيلاً، وهذا التمايز بينهما في نظرهما إلى أغراض التعريف والتنكير تتطلبه المدة الزمنية المتباينة بينهما، والتي تقارب ثلاثة قرون من الزمن.

ثالثاً: كان لكل منهما اهتمام بفضل السياق ودوره في تبيين بلاغة معنى الكلمة باعتبار معنى التعريف والتنكير، ويبيّن ذلك عند سيبويه استحسانه الابتداء بالنكرة إذا دلت على فائدة، حيث أن هذه الفائدة لا يمكن أن تدل عليها الكلمة المنكرة بنفسها منعزلة عن السياق، بل لا بد أن تكون مضمومة إلى أخواتها ومقرنة بمن، وهذا ما اصطلاحنا عليه في بحثنا هذا غرض الابتداء بالنكرة والذي يتتنوع بين أغراض كثيرة كوقوعها في سياق النفي، أو تخصيصها بالوصف، أو يكون فيها معنى الفعل كالنكرة الدالة على النهي أو الدعاء، أو أن تكون مخصوصة أو مخصصة بالتقديم إلى غير ذلك من الأغراض.

أما عبد القاهر، فلا يخفى احتفاؤه بالسياق وبقيمته باعتبار ذلك المعنى، ويتحسّد ذلك في تنويهه بقيمة النظم الذي لا يعدو أن يكون توخي معاني النحو فيما بين الكلم كما يقول في بعض تعبيراته. وهذه المعاني التي من جملتها معنى التعريف والتنكير، لا تستحسن في نظره ولا يكون لها وقع في النفس إذا لم تستعمل ضمن السياق المناسب، وأي خلل يمْعِنُ منها سيؤثر سلباً في بلاغة النظم، ويكون سبباً في جعلها مهزوزة إن لم نقل ضعيفة وواهية.

رابعاً: خدم كل منهما بلاغة القرآن الكريم وأسلوبه في تناولهما لموضوع التعريف والتنكير، ويوضح ذلك عند سيبويه تعليقه على بعض آيات القرآن الكريم، عندما ذكر الغرض الذي جعل الجار والمحرور المخصوص للخبر المنكر يتقدم عليه وعلى الاسم المنكر ، هو كون هذا الجار والمحرور قدم للمقام الذي ورد فيه ، ولو لا هذا المقام لأخر، لأن مثل هذا الجار والمحرور إذا لم يكن مستقراً بتعبير سيبويه ، فالأفضل فيه التأخير، وأنكر سيبويه على الذين أخروه إذا كان المقام يتطلب تقديمه وجعلهم من العرب الجفاة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن سيبويه كان صاحب ذوق وبلاغة كما كان صاحب نحو. أما عبد القاهر، فيوضح ذلك عنده تعليقاته وشروطه المستفيضة لعدة آيات للقرآن الكريم وتبيينه في كل منها أن لكل من التعريف والتنكير مقاماً مختلفاً عن الآخر، ولا يحسن أي واحد منها في نظره إذا خولف به عن سبيله الموضوع له والالاق بـه. ومن ثم كانت خدمة عبد القاهر لبلاغة القرآن وأسلوبه من حيث التعريف والتنكير أكبر من خدمة سيبويه لهما، ويشهد لذلك الآيات

العديدة التي وقف عبد القاهر عندها مطولاً شارحاً معناها كوقفه مطولاً عند تفسير التنكير في الكلمة "حياة" في موضعين في سورة البقرة، حيث أشبعها بحثاً، وتحبينا الإشارة إلى ذلك في هذا البحث، لكون بعض الدارسين للقرآن الكريم وبلاعترفه أغروا عن ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى أحابينا أن نلتف الأنظار إلى بعض الآيات الأخرى التي وقف عندها عبد القاهر فيما يخص التعريف والتنكير وقلت الإشارة إليها، كالغرض من مجيء كلمة الرأس معرفة بالألف واللام، ومجيء كلمة الشيب منكرة في سورة مريم، وكالغرض من مجيء كلمة العدو معرفة بالألف واللام في سورة المنافقون.

خامساً: نجد أن عبد القاهر و سيبويه تناولا في أبحاث التعريف والتنكير شيئاً يقرب من بلاغتهما، وهو ما سميـناه بـ: مصطلح الحياد بين التعريف والتنكير، أو ما يعرف بالتحصيص، أو التعليق بمفهوم أوسع. وقد تقاربا في تناولهما لهذا المصطلح إلى حد كبير، وتفارقا في كون تناول عبد القاهر له أبين وأنضج من تناول سيبويه له، بدليل أن عبد القاهر كان أكثر ترتيباً لمعانيه وأوضح تعريفاً له، إلا أن تناول سيبويه كان أكثر دقة في تفصيل صور بعض معانيه.

سادساً: كان سيبويه في أبحاثه النحوية للتعریف والتنکیر - فيما يبدو لنا - يشير إلى أمور لها صلة ببداية البلاغة وشارتها، كتفییحه لبعض الصور واستحسانه للبعض الآخر كالذی فعله في صور الصفة المشبهة باعتبار التعریف والتنکیر، حيث قبح أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمیر الموصوف في نحو: مررت بأمرأة حسنة وجهها، وفي المقابل استحسن أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها المعرف بالألف واللام نحو: مررت بأمرأة حسنة الوجه.

سابعاً: اتهج عبد القاهر في كلامه عن الأغراض البلاغية للتعریف والتنکیر منهجهين: أحدھما: الشر أو التحليل المستفيض، والمدقق أحياناً للغرض المتناول كالذى فعله في أغراض تعریف الخبر المعرف بالألف واللام الجنسية، إذ میز بين هذه الأغراض، لكون بعضها يوهم بالتدخل مع بعضها الآخر، وكلام عبد القاهر نفسه عن بعض هذه الأغراض يوحى بذلك.

والآخر: الإشارة إليه فقط بذكر موضعه في النص من غير ذكر أو شرح أو تحليل له، مثل إشارته إلى موضع أغراض التكثير في قول إبراهيم بن العباس ، ومثل إشارته إلى بعض مواضع أغراض التعريف في قول ابن البواب من غير ذكر لها فضلا عن تفسيرها أو تحليلها. ويقصد من وراء انتهاج كل منهما مقاصدا. فأما الأول، فالقصد منه التفهيم والتعليم. وأما الثاني، فالقصد منه التجريب والتطبيق.